والمواقف والشخصيات القيادية والتصريحات الرسمية للفاعلين الأساسيين مع توثيق كل المصادر (صحف ومجلات وقنوات فضائية وإذاعات ومواقع إلكترونية موثوقة)، الكتب والمراجع والإصدارات الدورية المختلفة، والمتابعة المباشرة للأحداث والمناسبات والانشطة ذات الصلة بالفترة الانتقالية.

ثالثا: جمع وتوثيق البيانات والمعلومات:

ويتم ذلك وفق أسس علمية تيسر عملية التصنيف والتبويب والحفظ والاسترجاع.

رابعا: تحليل البيانات والمعلومات:

تخضع البيانات والمعلومات التي تم جمعها وتبويبها للتحليل العلمي والحوار والنقاش المعمق من قبل الأكاديميين والخبراء.

خامسا: النشر للنتائج:

تصدر آلية المراقبة نتائجها عبر عدة وسائل وأشكال منها؛ النشرات والتقارير الدورية والخاصة، المؤتمرات الصحفية، الإصدارات المتنوعة، اللقاءات والمقالات الصحفية، والموقع والصفحات الإلكترونية للمركز.

آليات المراقبة:

أولا: المجموعات الفنية المختصة: تختار إدارة المركز ٥ ـ ٧ من الأكاديميين والباحثين والخبراء لكل قضية معنية.

ثانيا: اللجنة الفنية للمشروع: من رؤساء المجموعات الفنية.

ثالثا: اللجنة العليا للمشروع: مدير المشروع وثلاثة خبراء وعضوية مجلس إدارة المركز. وتختص بإجازة خطة اللجنة الفنية ونتائجها ومخرجاتها النهائية.

أهم محاور المراقبة للفترة الانتقالية:

م	المحاور	عناصر المحور	المطلوب في المحور
١	الحريات	الحريات السياسية/ الصحفية/ الشخصية	التأكد من مساحة الحريات المكفولة
٢	السلام	المفاوضات مع الحركات المسلحة/ الحرب	التقدم المحرز في وقف الحرب وإنجاز السلام
٣	العدالة	التشريعات والقوانين/ المؤسسات العدلية/ ملف مكافحة الفساد	حجم التدخل الذي تم في الملف والتقدم المحرز فيه
٤	الاقتصاد	معاش الناس/ التنمية/ سعر الصرف والتضخم	مدي السيطرة على السوق واستمرار مشروعات التنمية

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية

Sudanese Center for Democracy and Development

مشروع مراقبة الفترة الانتقالية في السودان

أغسطس ٢٠١٩ م ـ أكتوبر ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا تصور لمشروع يهدف إلى رصد ومراقبة مسار الفترة الانتقالية في السودان والتي جاءت نتيجة نجاح ثورة شعبية في إسقاط نظام الانقاذ الذي استمر ثلاثون عاما. المشروع يؤكد على أهمية ودور المجتمع المدني في المراحل الانتقالية ويشير إلى حجم المسئولية المدنية والأخلاقية التي تقع على عاتقه في مراقبة تحركات وأدوار الشركاء الأساسيين ومدى التزامهم بأسس وقواعد التفاعل السياسي والمواثيق والمرجعيات التي يتم التوافق والتعهد بها لإنجاز الانتقال السلس.

فكرة المشروع:

تقوم الفكرة على أهمية وضرورة مراقبة ومتابعة مسار الفترة الانتقالية التي نتجت عن نجاح ثورة ديسمبر ٢٠١٨م وسقوط نظام الانقاذ الذي حكم السودان لمدة ثلاثون عاما وتركز عملية المراقبة على كل ما ينتج من أو يؤثر على مسار الفترة الانتقالية وتحديدا؛ الفاعلين من السياسيين، المدنيين والعسكريين، المؤسسات الانتقالية، الحراك الشعبي، مواقف المنظمات الدولية والاقليمية، دول الجوار والقوى الكبرى، ... الخ.

الهدف الأساسي للمشروع:

ضمان سلامة مسار الفترة الانتقالية ونجاحها في الوصول للحكومة المنتخبة.

أهداف المشروع:

- التأكد من مدى الإجماع أو التوافق السياسي للشركاء الأساسيين.
- التعرف على حقيقة التزام الشركاء الأساسيين بالوثيقة الدستورية.
- متابعة مدى التزام الأطراف بقيم وتوجهات وأهداف الثورة.
- معرفة رضا المواطن عن إجراءات، مسار ونتائج الفترة الانتقالية.

النتائج المتوقعة:

- الاجماع أو التوافق السياسي حول أهداف ومسار الفترة الانتقالية.
- التزام الشركاء الأساسيين بالوثيقة الدستورية
- التزام الشركاء الأساسيين بقيم، توجهات وأهداف الثورة.
- رضا المواطنين عن نتائج الفترة الانتقالية ومسارها.

الفترة الزمنية للمشروع:

الفترة الزمنية للمشروع عامان ونصف العام تقريبا، تبدأ من يوليو ٢٠٢٠م وحتي أكتوبر ٢٠٢٢م.

المبادئ التي تحكم عملية المراقبة:

تخضع عملية المراقبة للفترة الانتقالية إلى المبادئ التالية:

- **المهنية:** أن يتم العمل بعيدا عن كل ما يمكن أن ينتقص من المشروع أو يشكك فيه من حيث الكوادر أو الوسائل أو المنهجية العلمية.
- **المصداقية:** التزام الموثوقية في مصادر ووسائل جمع المعلومات.
- **الشفافية:** إتاحة المعلومات ومصادرها وتمليكها للجمهور.
- **الإصلاح:** التزام المشروع بالإصلاح مبدأ وقيمة في كل أنشطته ونتائجه.
- **الاستقلالية:** التزام المشروع الحياد من كل الشركاء الأساسيين للفترة الانتقالية أو أي جهة أخرى شريكة أو ممولة إن وجدت.

أسس ومنهجية عملية المراقبة:

أولا: مرجعية المراقبة:

تعتمد منهجية المراقبة التركيز على الوثيقة الدستورية كمرجعية للرقابة بما تضمنته من مبادئ، قيم، أحكام، قضايا، أدوار، أجهزة وصلاحيات ومواقيت وغير ذلك.

ثانيا: مصادر البيانات والمعلومات (جمع وتوثيق وتحليل البيانات ونشر النتائج):

يعتمد العمل على الرصد المنظم للأحداث